وكان تاريخ ٢٨ نيسان (ابريل) ١٩٦٥ تاريخ أول صدامات الشقيري مع مؤسسات العمل العربي المشترك، فيما كانت الصدامات السابقة تجرى افرادياً مع كل حكومة على حدة. ففي ذلك التاريخ، اجتمعت لجنة ممثلي الملوك والرؤساء العرب في القاهرة، للبحث في سلسلة التصريحات التي كان الرئيس التونسي، الحبيب بورقيبة، أدلى بها، مقترحاً منهجاً لحل القضية الفلسطينية يقوم على اتباع سياسة «خذ وطالب» والقبول بالجزء لحين ادراك الكل، مع ما ينطوي عليه ذلك من قبول بالتعايش مع اسرائيل. وقدم الشقيري الى اللجنة مذكرة من منظمة التحرير الفلسطينية حول وجهة نظرها في تصريحات الرئيس التونسي. وطالبت المذكرة باسقاط عضوية الحكومة التونسية في مؤتمرات القمة العربية والمؤسسات التابعة لها، ودعوة مجلس الجامعة العربية الى عقد دورة استثنائية لفصل تونس من الجامعة ومجلس الدفاع العربي المشترك وسائر الهيئات واللجان التابعة للجامعة. الّا ان اللجنة لم تستجب لمطالب الزعيم الفلسطيني، وأصدرت بياناً بتأكيد التمسّك بقرارات القمتين العربيتين، ورفض الاعتراف، او الصلح، او التعايش، مع اسرائيل، ودعوة مجلس رؤساء الحكومات العربية الى الاجتماع. وقد حمل هذا الموقف الشقيري الى الانسحاب من الاجتماع، احتجاجاً على عدم الاخذ باقتراحاته؛ لكنه عاد الى الاجتماع وسجّل في محضره انه سيعلن تنحّيه عن تحمّل تبعات العمل في م.ت.ف. «اذا سارت الامور بهذه الطريقة». وكرّر الشقيري الامر في اجتماع رؤساء الحكومات العربية في القاهرة (٢٦ ـ ٣٠ أيار ـ مايو) عندما أهمل الاجتماع مشروعين، أحدهما سوري والثاني فلسطيني، لاصدار قرار بمعاقبة تونس على تصريحات رئيسها، وأخذ بمشروع القرار السوداني الذي يشبه، في مضمونه، بيان لجنة الممثلين، ممّا تسبب في اغضاب الشقيري وانسحابه من الاجتماع، معلناً اعتذاره عن مواصلة العمل في الجامعة العربية، ممثلاً لفلسطين وم.ت.ف.[٣٣].

وارتفع الصدام، فيما بعد، الى مستوى القمة العربية ذاتها. فقد حمل الشقيري الى القمة الثالثة (الدار البيضاء، ١٣ ـ ١٧ أيلول ـ سبتمبر) مطالب منظمة التحرير باقرار الخطة العسكرية المقدّمة من قيادة جيش التحرير الفلسطيني الى القيادة العربية الموحّدة، والموافقة على انشاء قوات اضافية في جيش التحرير، واتخاذ التدابير القانونية لاصدار قانون التجنيد الاجباري المعمول به في قطاع غزة ليطبّق على جميع أبناء فلسطين في كل الدول العربية، ومنح قيادة جيش التحرير التسهيلات والحصانات المختلفة، وتوقيع بروتوكول يتعلق بتنظيم شؤون الفلسطينيين في ما يختص بالسفر والاقامة والعمل في الدول العربية، وتسهيل اجراء انتخابات عامة مباشرة للمجلس الوطني الفلسطيني بين الفلسطينيين المقيمين في الضفة والقطاع والدول العربية. ولم يحصل الشقيري من القمة الّا على «قرار» بأن تقوم المنظمة بالاتصال بالدول والاعضاء المعنيّة للتفاهم على الاجراءات الخاصة بتوفير الحرية للتنظيم الشعبي لابناء الشعب الفلسطيني، ولاجراء انتخابات المجلس الوطني، مع ان البيان الختامي للقمة زعم ان المؤتمر عالج «الجوانب المختلفة لقضية فلسطين، واتفق على الخطوط العربية في سبيل تحريرها، ودعم منظمة التحرير الفلسطينية وجيش التحرير»[٣٤].

وحيال هذه النتائج المخيّبة للآمال، اتخذت م.ت.ف. ورئيس لجنتها التنفيذية موقفاً اقترب من الادانة الصريحة. ونشرت الصحافة، في اليوم التالي لانتهاء اعمال المؤتمر، أخباراً أفادت بأن الشقيري قدّم استقالته الى المؤتمر. واذاع مكتب المنظمة في بيروت، في ٢١ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٥، ان الشقيري وصل الى العاصمة اللبنانية من الدار البيضاء، وهو مصرّ على الاستقالة، وانه دعا اللجنة التنفيذية الى اجتماع طارىء، يعقد في القاهرة في ٣٠/٩/١٩٦٥، للبحث في الموضوع. وأوضح المكتب ان موقف الاردن السلبي هو في مقدّم الاسباب التي حملت رئيس المنظمة على الاستقالة، ذلك